التكامل بين عمل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للحد من السفاد المالي

دراسة تطبيقية في جامعة الموصل*

شيماء محمد سمير إبراهيم

مدرس مساعد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل

المستخلص

إن الفساد المالي يمثل ظاهرة خطيرة وقضية عالمية موجودة في كل أنحاء العالم ولكن حجمه وأشكاله ودرجة انتشاره تختلف من دولة إلى أخرى.

إن مشاكل تنامي مظاهر الفساد المالي اليوم يتطلب وقفة مع مهنة التدقيق سواء كان تدقيقاً داخلياً أو تدقيقاً خارجياً، لذلك فإن البحث يسعى إلى توضيح مفهوم الفساد المالي وأشكاله ومن ثم توضيح التكامل بين عمل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للحد من الفساد المالي من خلال الدراسة التطبيقية على أنشطة جامعة الموصل وحساباتها، وذلك خلال عرضه لمشكلة البحث والمتمثلة في "عدم التكامل بين عمل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يؤدي إلى عدم أمكانية الحد من المخالفات والتجاوزات في نشاط الجامعة وظهور أخطاء محاسبية نتيجة الغش والتلاعب وبالتالي انتشار الفساد المالي وإلحاق أضرار مادية في المال العام".

وأظهرت نتائج البحث وجود تكامل بين عمل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من خلال نظام الرقابة الداخلية وبرنامج التدقيق والقوائم المالية عن طريق التقارير المعدة من قبل كلا الجهتين والتي تساهم في الحد من الفساد المالي.

(*) تم استلام البحث في ٢٠١٢/٦/١٨ وحصل على قبول النشر في ٢٠١٢/١٠/٢.

The Integration between Internal and External Auditor Job to Opposition The Financial Corrup

An applied study in Mosul University

Shaymaa M. S. Ibraheem
Asst. Lect., Administration & Economic College, Mosul University

Abstract

Financial corruption is a serious phenomenon and a global issue that can be found all over the world, but its size and its forms and the degree of its spread varies from state to state.

The growing manifestation of the problem of corruption today requires a pause with the audit profession, whether the audit in qustion was an internal audit or an external audit. Thus, the research seeks to clarify the concept and forms of financial corruption and expound the integration between the work of the internal auditor and external auditor in order to reduce corruption through the study applied to the activities and accounts of the presidency of the University of Mosul, during his presentation of the research problem in the "lack of integration between the work of the internal auditor and external auditor hich in turn leads to lack of the possibility of reducing of the violations and abuses in the activity of the university and the emergence of accounting errors as a result of fraud, manipulation, and thus the spread of corruption and serious material damage to public property".

One of the main conclusions of the research is the integration between the work of the internal auditor and external auditor through a system of internal control and audit program and the financial statements by the reports prepared by both sides that contribute to the reduction of corruption.

المقدمة:

يعدّ الفساد المالي من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وعلى الأخص النامية منها لما له من تأثير كبير على عملية البناء والتنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية بالتالي عجز الدولة عن مواجهة تحديات الأعمار أو إعادة الأعمار وبناء البنية التحتية.

إن كل التغيرات والآثار السلبية الناجمة من مظاهر الفساد المالي تفرض على الدول، ويتوجب عليها أن تسعى جاهدة في البحث عن مخارج تستطيع خلالها ولو بشكل تدريجي أن تحد من آثار هذه الظاهرة السلبية والمؤثرة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

إن مشاكل تنامي مظاهر الفساد المالي اليوم يتطلب وقفة مع مهنة التدقيق، سواء كان تدقيقاً داخلياً أو تدقيقاً خارجياً، وتعدّ العلاقة بينهما تقليد قديم عرف بظهور النوعين إلا أنه زادت أهمية العلاقة مع زيادة متطلبات مكافحة التلاعب والغش والفساد المالي بعد الانهيارات التي حدثت لعدة شركات، لذلك قد أصبح دورهما أكثر تكاملاً مما استدعي تعميق العلاقة بينهما، فالتكامل بين المدقق الداخلي والخارجي يعدّ الغاية الأساسية لتحقيق الكفاءة الإدارية عن طريق الإمداد بالمعلومات ذات المصداقية للإدارة بغية اتخاذ القرارات في الوقت والمكان المناسبين، لذا فإن البحث يهدف إلى ضرورة التكامل بين عمل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من أجل الحد من مظاهر الفساد المالي.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في "عدم التكامل بين عمل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يؤدي إلى عدم أمكانية الحد من المخالفات والتجاوزات في نشاط الجامعة وظهور أخطاء محاسبية نتيجة الغش والتلاعب وبالتالي انتشار الفساد المالي وإلحاق أضرار مادية في المال العام".

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في تسليط الضوء على ظاهرة خطيرة وواسعة الانتشار وهي ظاهـرة الفساد المالي وضرورة وجود التكامل بين عمل المدقق الداخلي والخارجي يؤدي دوراً أساساً في مكافحة هـذه الظاهـرة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى:

١. توضيح مفهوم الفساد المالي وأسبابه وأشكاله وأثره.
٢. مفهوم تحقيق التكامل وأهميته بين التدقيق الداخلي والخارجي.
٣. متطلبات التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأثرها في الحد من الفساد المالي.
٤. مدى تكامل عمل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في تدقيق أنشطة جامعة الموصل لسنة ٢٠٠٩.

فرضية البحث:

ينبع البحث من فرضية أساسها: "يحقق التكامل بين عمل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وخاصة من ناحية نظام الرقابة الداخلية وبرنامج التدقيق ومن خلال إعداد التقارير المالية المعدة عن أنشطة الجامعة الكشف عن الأخطاء والمخالفات وبالتالي الحد من الفساد المالي".

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي بالاعتماد على المصادر المتوفرة في الكتب والاطاريح العلمية فضلاً عن المصادر المتوفرة بالانترنت وعلى المنهج التحليلي من خلال دراسة تطبيقية في جامعة لموصل.

خطة البحث

تم تقسيمها إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: طبيعة الفساد المالي.

المبحث الثاني: الإطار العام لتكامل عملية التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

المبحث الثالث: متطلبات التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأثرها في الحد من الفساد المالي.

المبحث الرابع: مدى تكامل عمل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في تدقيق أنشطة جامعة الموصل لسنة ٢٠٠٩.

المبحث الأول

طبيعة الفساد المالي

أولاً: مفهوم الفساد والفساد المالي

يعد الفساد ظاهرة قديمة وليست حديثة لكن الجديد فيها هو أن حجم الظاهرة اخذ في التفاقم إلى درجة أصبحت تهدد مجتمعات كثيرة بالانحلال الاجتماعي والركود الاقتصادي وربما الانهيار، فالفساد قضية عالمية موجودة في كل أنحاء العالم ولكن حجمه وأشكاله ودرجة انتشاره يختلف من دولة إلى أخرى (كورتل وآخرون، ٢٠٠٦، ٢).

والفساد في اللغة مشتق لفظه من الفعل اللاتيني Rump Ere بمعنى الكسر أي (شي ما) تم كسره وهذا الشيء قد يكون سلوكاً أخلاقياً أو اجتماعياً أو إدارياً (الجحيشي، ٢٠٠٩، ٢٤).

فالفساد ضد الإصلاح وقد ضرب القران الكريم مثلاً عن ذلك بقوله تعالى: "وَإِذا قِيلَ لَهُم لا تُفسِدُوا في الأَرضِ قَالُوا إِنَّما نَحنُ مُصلِحُونَ" سورة البقرة الآية (١١) (العيساوي، ٢٠٠٩، ٣٣٣).

أما الفساد اصطلاحاً فهو استغلال غير مشروع للسلطات أو الصلاحيات الممنوحة للموظف العام، أو الشخص المسؤول يتمثل في استغلال الأموال العامة أو السيطرة عليها

أو ابتزاز الآخرين عن طريق السلطة التي يملكها، كما يعرف بأنه "الانحراف عن النهج المحدد، سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة، استغلال بطرق غير مشروعة، مخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة، تلقي الرشاوي" (محبوب وفطيمة، ٢٠١٠، ١).

وعموماً تتباين المفاهيم التي أوردت مصطلح الفساد وتتجلى صور هذا التباين عن طريق الأدبيات التي ركزت دراستها في هذا المجال.

فالفساد من حيث مظهره يشمل عدة أنواع هي الفساد السياسي، الفساد الأخلاقي، الفساد الإداري، الفساد المالي، وبما أن البحث ينصب أساساً على الفساد المالي فسوف نركز عليه فقط، ولكن قبل البدء بتعريف الفساد المالي نلاحظ بأن هناك التباساً أمام القارئ حول الفساد الإداري ، إذ تشير بعض الأدبيات إلى أن الفساد الإداري هو الفساد المالي، فالرشوة والاختلاس وسرقة المال العام مثال على الفساد الإداري وهي فساد مالي أيضاً، ففي بعض النواحي يكون الهدف من الفساد الإداري هو الحصول على الأموال، وقد يكون الفساد الإداري ليس الحصول على الأموال مثل المحسوبية في تعيين الموظفين على وفق القرابة أو الولاءات السياسية أو الحزبية أو العشائرية في أداء الأعمال أو التأخر في العمل والانصراف المبكر (العيساوي، ٢٠٠٩، ٣٣٢-٣٣٣).

فإذا ما تم تعريف الفساد الإداري يعرّف على أنه "المخالفات التي تصدر عن الموظف أثناء تأديته لمهام وظيفته والتي تتعلق بالعمل وتحسين انتظامه، وتلاحظ من خلال عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار والانتقال من مكتب إلى أخر والامتناع عن أداء العمل والتراخي والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي".

وباختصار فإن الفساد الإداري هو عدم القدرة على التحكم في ضوابط العمل وبالتالي عدم القدرة في تحقيق أهداف المؤسسة وتغليب المصالح الشخصية على مصالح العمل (كورتل وآخرون، ٢٠٠٦، ٣-٤).

ويعرّف أيضاً على أنه "سلوك منحرف يترتب عليه ارتكاب مخالفات ضد القوانين والتعليمات النافذة داخل الجهاز الإداري الحكومي لتحقيق أهداف خاصة كالأطماع المالية والمكاسب الاجتماعية ويتسبب في عدم تحقيق الجهاز الإداري أهدافه بتقديم خدماته للجمهور بكفاءة وفاعلية" (الجحيشي، ٢٠٠٩، ٣٢).

من خلال المفاهيم أعلاه نلاحظ بأنها تضم شقين يتعلق الشق الأول بالفساد الإداري والمتمثل بارتكاب مخالفات ضد القوانين، بينما الشق الثاني يتمثل بالأطماع المالية والمكاسب الاجتماعية. أي لا يمكن أن يكون هناك فساد مالي إذا لم يكن هناك فساد إداري، فالفساد المالي مرتبط مباشرة بالفساد الإداري.

ويمكن تعريف الفساد المالي على أنه يتعلق بالمخالفات المالية والتي تتضمن: (السعدي، ٢٠٠٩، ٢٤)

١- القيام بعمل مخالف للقواعد والإجراءات المالية المنصوص عليها في الدستور والقوانين واللوائح المعمول.
٢- مخالفة القواعد والإجراءات الخاصة بتنفيذ الموازنة العامة للدولة بضبط الرقابة على تنفيذها.
٣- مخالفة القواعد والإجراءات الخاصة بالمشتريات والمبيعات وشؤون المخازن وكافة القواعد والإجراءات والنظم المالية والمحاسبية السارية.
٤- التلاعب في الأموال على شكل جرائم كالسرقة والاختلاس.

فالفساد المالي أيضاً عرف بأنه "استغلال السلطة من اجل الحصول على مكاسب مادية غير مشروعة من خلال خرق القوانين وعدم مراعاة مبادئ السلوك الأخلاقي" (العيساوي، ٢٠٠٩، ٣٣٢-٣٣٣).

واستناداً إلى ما سبق ترى الباحثة أن الفساد المالي يُعبر عن السلوك المنحرف للموظفين عن الواجبات والصلاحيات الرسمية وذلك لتحقيق مكاسب شخصية، أي إنه التصرفات التي تحقق المصلحة الخاصة.

ثانياً: أسباب الفساد المالي

للفساد المالي عدة أسباب تتباين على وفق طبيعة المجتمع وأخلاقياته، وأيضاً على وفق الأجهزة الرقابية ومدى الالتزام بالقوانين والتشريعات في البلد، فهناك من يحدد أسباب الفساد ويقسمها إلى مباشرة وغير مباشرة. (الجحيشي، ٢٠٠٩، ٢٦)

فالأسباب المباشرة للفساد المالي في الأجهزة العامة هي:

- **العدد المتزايد من القرارات التي تتخذ في القطاع العام واللامركزية الإدارية التي تزيد من مصادر اتخاذ القرار.**
- **عدم وضوح النظام الضريبي وعدم كفاية شفافية القوانين والإجراءات الضريبية فضلاً عن إعطاء صلاحيات كبيرة لمحصلي الضرائب مع غياب الرقابة.**
- **كبر حجم بعض مشاريع القطاع العام وخاصة تلك التي تستدعي تكاليف ضخمة.**

أما الأسباب غير المباشرة فتتمثل في عدم استقرار البيئة القانونية والتشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية. فضلاً عن أسباب أخرى تؤدي إلى ظهور حالات الفساد المالي ولعل أبرزها:

١- **الانحراف الكبير والخلل في السلوك وانهيار النظام القيمي وغياب القيم الأخلاقية في المجتمع.**

٢- **انهيار المؤسسات الحكومية وبشكل خاص الرقابية وضعف سلطة القانون وعدم نزاهة النظام القضائي، أو تساهل القضاء في معاقبة مرتكبي الفساد المالي، فاحتمالات وقوع العقوبة على مرتكب الجريمة يتوقف على مدى صرامة القانون أو تساهله، فالقاعدة تقتضي أن تكلفة المخالفة تساوي احتمال الإمساك بالمرتكب مضروباً في مستوى العقوبة، فغياب مبدأ الثواب والعقاب وعدم وجود رقابة إدارية صارمة يشجع على تنامي ظاهرة الفساد المالي (العيساوي، ٢٠٠٩، ٣٣٦)، فيجب**

أن يتمتع النظام القضائي بالاستقلال والنزاهة في أداء عمله وأن يمتلك سلطة رادعة لإشاعة العدل والمساواة بين أفراد المجتمع (جبر والدعمي، ٢٠١٠، ٢٥٥).

٣- تراجع الوعي المعرفي واتساع مساحة النزوع إلى المكاسب المادية بطرق غير مشروعة لها انعكاسها في شيوع ثقافة الفساد، علاوة على إغداق المديح والثناء للذين يرتبون أوضاعهم ويحسنون دخولهم بغض النظر عن الاعتبارات الأخلاقية وعن مصادر الدخل، ومن ثقافة الفساد أيضاً سيادة بعض الأعراف التي أصبحت واقعاً مقبولا ومن هذه الأعراف تقديم الهدايا للموظفين حتى وإن كانت رواتبهم جيدة بحجة المكافأة أو المجاملة أو حب التواصل ولكن في الحقيقة كل هدية جرت نفعاً فهي رشوة، ومن العادات السيئة قيام المسافر بوضع مبلغ من النقود في جواز السفر عند تقديمه للتأشير من قبل موظف الجوازات في المطارات أو عند نقاط الحدود لغرض تلافي التأخير أو تعقيد إجراءات التأشير أو المساءلة في بعض الأحيان.

٤- غياب الديمقراطية الحقيقية وضعف الرقابة الشعبية وضعف دور منظمات المجتمع المدني بسبب الظرف الاستثنائي كما هو الحال الآن في العراق، فوجود الديمقراطية الحقيقية يوفر سبلاً لمحاسبة المسؤولين الكبار.

٥- الاكتفاء بالتدقيق المحاسبي والرقمي وعدم النظر إلى ما وراء العمليات إما لقصور أجهزة الرقابة أو تخوف أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية من سطوة الفاسدين عندما لا يكون هناك من يحمي الحماة.

٦- التوسع في منح الصلاحيات المالية والإدارية أو عدم مراعاة حدود الصلاحيات الممنوحة (العيساوي، ٢٠٠٩، ٣٣٧-٣٣٨).

ثالثاً: أشكال الفساد المالي

هناك عدة أشكال للفساد المالي وربما يكون أشكال الفساد المالي ضمن أشكال الفساد الأخرى كالفساد الإداري والسياسي والأخلاقي وتتثمل أشكال الفساد المالي بالآتي:

١- **الرشوة:** وهي من أكثر أشكال الفساد المالي شيوعاً، إن جوهر الرشوة هو التأثير في فعل أو قرار يتعلق بالمستلم أو المستفيد، تنشأ الرشوة أما من شخص يسعى لها أو من شخص يعرض لها وبعد ذلك يقوم بالدفع، وتأخذ شكل نقود أو شيئاً ذا قيمة كأسهم في شركة (الحبيطي، ٢٠٠٥، ٨٠).

ويسمى الموظف المستلم للرشوة بالمرتشي، أما دافعها فيسمى بالراشي ويعدّ الشخص الثالث الوسيط إن وجد شريكاً لهما، وقد حرّمت الرشوة بقوله تعالى: "وَلا تَأْكُلُوا أَموَالَكُم بَينَكُمْ بِالبَاطِلِ وتَدْلُوا بِها إلى الحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقَاً مِن أَموالِ النّاسِ بالإِثْمِ وأَنتُمْ تَعلَمُونَ" سورة البقرة الآية (١٨٨)، وفي الحديث الشريف "لعنة الله على الراشي والمرتشي في الحكم" (الكبيسي، ٢٠٠٠، ١٠٠).

٢- **غسيل الأموال:** المقصود بمصطلح غسيل الأموال في المؤسسات المالية هو إدخال أو تحويل أو التعامل مع أي أموال ناتجة عن عمليات مشبوهة المصدر أو غير مشروعة في مؤسسة مصرفية أو مالية بهدف إخفاء أو طمس المصدر الحقيقي لتلك الأموال لإكسابها صفة الشرعية، وتعرف عمليات غسيل الأموال بأنها عبارة عن عملية التي بموجبها تكون أرباح الجريمة مخفية عن المحققين، والالتفاف على الأنظمة المالية والاقتصادية لجعل تتبعها أكثر صعوبة ثم تنفق وكأنها أموال مشروعة (أمين، ٢٠٠٧، ٣).

٣- **الاختلاس والسرقة والاحتيال:** من خلال السطو على نقود وأشياء أخرى ذات قيمة تعود للمال العام من قبل أناس رسميين يعمدون إلى إساءة استغلال مواقع المسؤولية التي هم فيها (الحبيطي، ٢٠٠٥، ٨٦) وذلك من خلال استغلال المنصب العام كقيام

بعض السياسيين والمسؤولين الكبار بسحب قروض من البنوك المملوكة للدولة بفوائد مخفضة أو تسهيل حصول رجال الأعمال من القطاع الخاص على قروض بفوائد مخفضة من دون ضمانات مقابل الحصول على جزء من القروض على سبيل العمولة (العيساوي، ٢٠٠٩، ٣٣٦).

وقد يتضمن الاختلاس والاحتيال بمبالغة بعض الموظفين في تحديد مصاريف الإقامة والانتقال في المهام والسفريات بجانب استغلال بعض الهواتف والبريد والسيارات والأدوات المكتبية لأغراض شخصية، أيضاً الاختلاس في الموجودات التي تتضمن عملية سرقة ممتلكات شركة معينة وفي كثير من الحالات تكون المبالغ المتضمنة ليست محددة من البيانات المالية، وعبارة الاختلاس تستخدم بصورة عامة للإشارة إلى السرقة التي يتورط فيها موظفون وأشخاص آخرون من داخل الشركة وعادة ماتقترن عمليات الاختلاس من قبل المستويات الدنيا في التسلسل الهرمي للشركة، وفي بعض الحالات المعروفة هناك متورطون من المستويات العليا في سرقة ممتلكات الشركة وهذا بسبب السلطة الأعلى والسيطرة التي يهيمنون بها على موجودات الشركة (الجحيشي، ٢٠٠٩، ٢٩).

٤- **فساد في الائتمان المصرفي:** كمنح عقود الكفالات المصرفية المزورة أو من دون غطاء رسمي.

٥- **الفساد الهندسي:** الفساد في الأعمال الهندسية وخاصة أعمال المقاولات مثلاً فتح العطاءات قبل موعدها وتسريب المعلومات التي فيها مما يفقد العمل سريته، استغلال مبدأ الدائرة غير ملزمة بأوطأ العطاءات فتحال الأعمال إلى المقاول الراشي، التلاعب بنتائج الفحوصات المختبرية لصالح المقاول، عدم قيام المهندس المقيم بدوره في رفض الأعمال غير المطابقة للمواصفات، الرشاوي التي تدفع إلى لجان الاستلام الأولي والاستلام النهائي بغض النظر عن نواقص الانجاز (العيساوي، ٢٠٠٩، ٣٣٥).

٦- التهرب الضريبي والكمركي: ويقوم بهذا السلوك الفاسد رجال الأعمال من القطاع الخاص (جبر والدعمي، ٢٠١٠، ٢٥٤).

رابعاً: آثار الفساد المالي:

بعد التعرف على الفساد المالي وأسبابه وأشكاله نلاحظ بأن الفساد المالي له آثار سيئة على المجتمع بشكل عام ومن أهمها: (العيساوي، ٢٠٠٩، ٣٣٨)

١- هدر لطاقات البلد ووضع للشيء في غير موضعه ويؤثر على سلامة البنى التحتية للبلد فالأموال تنفق على مشاريع مخطط لها أن تكون طويلة الأمد ولكن الفساد الإداري والمالي يجعل تلك المشاريع عرضة للانهيار.

٢- تعطيل حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣- يؤثر الفساد المالي على حصيلة الإيرادات وبالتالي يؤدي إلى عجز الموازنة العامة للدولة.

٤- يؤدي الفساد إلى خلق طبقة الإثراء غير المشروع ويعمق الفوارق بين طبقات المجتمع وتتراجع الخدمات العامة (كالصحة والتربية والتعليم) بسبب تسرب الأموال المخصصة للإنفاق العام إلى جهات مجهولة ويتحول المسؤولين المرتشون إلى أصحاب شركات ورجال أعمال.

٥- يقتل روح الأمانة عند موظف الدولة إذ إن الموظف الفاسد سيجعل من الوظيفة العامة سلعة رخيصة يتكسب من جرائها ويتاجر بمقدراتها ويفقد مقابل ذلك مبادئ وسلوكيات الأخلاق الوظيفية.

٦- انهيار النسيج الأخلاقي وضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها.

المبحث الثاني

الإطار العام لتكامل عملية التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

أولاً: مفهوم التكامل في التدقيق

يمثل التدقيق عملية فحص واختبار البنود الواردة في القوائم المالية بالرجوع إلى الحسابات والسجلات المنشأ لها، وكذلك المستندات المؤيدة لها وذلك لغرض إعطاء رأي فني محايد حول مدى عدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي ونتائج الأعمال للوحدة الاقتصادية موضوع التدقيق (اشتيوي، ١٩٩١، ١١).

ويشار إلى التدقيق بأنه جمع وتقييم الأدلة من المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفاً والتقرير عن ذلك، ويجب أداء التدقيق بواسطة شخص كفء ومستقل (القريشي، ٢٠١١، ٣).

ومن المعروف أن التدقيق لو تم النظر إليه من حيث الاشخاص القائمين به لأمكننا تقسيمه الى التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

فعرّف معهد المدققين الداخليين الأميركي **التدقيق الداخلي** بأنه: "دائرة أو قسم، أو فريق من المستشارين أو غيرهم ممن يقدمون تأكيدات وخدمات استشارية موضوعية ومستقلة بهدف إضافة قيمة للوحدة الاقتصادية وتحسين عملياتها، ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف الوحدة من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية العمليات، وإدارة المخاطر والرقابة". (IIA, 2009, 16)

أو يعرّف بأنه: "أحد الوسائل الفعالة للرقابة الداخلية ومجموعة من أنظمة أو أوجه نشاط مستقل داخل المشروع تكونه الإدارة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية وفي التأكد من كفاية الاحتياطيات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المشروع وفي التحقق من إتباع موظفي المشروع للسياسات أو الخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وفي قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وكل وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها واقتراح التحسينات

اللازم إدخالها عليها، وذلك حتى يصل المشروع إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى" (عبد الله، ٢٠١٠، ٢٤٦).

أما فيما يتعلق **بالتدقيق الخارجي** فهو التدقيق الذي يتم من قبل طرف خارج الوحدة حيث يكون مستقلاً عن إدارة الوحدة (دحدوح والقاضي، ٢٠٠٩، ٥٢).

ويعرّف بأنه: "الفحص الانتقادي المنظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للوحدة الاقتصادية التي تراجع حساباتها بقصد إبداء رأي فني محايد عن مدى صحة هذه البيانات ودقتها ودرجة الاعتماد عليها وعن مدى دلالة القوائم المالية أو الحسابات الختامية التي أعدتها الوحدة عن نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة وعن مركزها المالي" (عباس،١٩٩٠، ١١).

ويمكن التمييز بين التدقيق الداخلي والخارجي من حيث:

- الهدف: الهدف الأساس للمدقق الخارجي إعطاء رأي فني محايد حول مدى عدالة القوائم المالية وتمثيلها للوضع المالي ونتائج الأعمال، بينما يهدف المدقق الداخلي إلى منع الأخطاء والتزوير أو الكشف عنها وإبداء الرأي لتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية بالوحدة الاقتصادية، فهو يخدم إدارة الوحدة بصفة أساسية (اشتيوي، ١٩٩١، ٥٦).
- نطاق العمل: بالنسبة للمدقق الخارجي نجد أن تحول عمليات التدقيق الخارجي من مرحلة تدقيق شامل إلى تدقيق اختباري باستخدام العينات وذلك لعوامل عديدة منها ضيق الوقت وكثرة الجهد والتكلفة، أما المدقق الداخلي فوجوده داخل الوحدة باستمرار يكون في مركز يسمح له بتوسيع نطاق فحصه واختباراته نظراً لما يتوفر لديه من وقت لتدقيق كافة العمليات أي يقوم بتدقيق شامل.
- الاستقلال: المدقق الخارجي يتمتع بالاستقلال التام عن إدارة الوحدة الاقتصادية، فهو شخص محايد مهمته القيام بتدقيق نشاط الوحدة، أما المدقق الداخلي فتقوم إدارة الوحدة بتعيينه وعزله فهو تابع لها، فان المدقق الداخلي لا يعدو كونه موظفاً داخل الوحدة خاضعاً للإدارة ولكن هذا لا يعني عدم تمتعه بأي استقلال، أما المدقق

الخارجي فالاستقلال عن إدارة الوحدة يعد أهم صفاته وأحد المعايير الواجب توافرها فيه.

- فحص الرقابة الداخلية: المدقق الخارجي يقوم بفحص نظام الرقابة الداخلية بهدف التأكد من كفاءته بغرض تحديد نطاق عملية التدقيق وحجم العينات وكمية الاختبارات اللازمة، أما المدقق الداخلي يقوم بدراسة نظام الرقابة الداخلية وتقويمه بهدف العمل على تحسينه وإحكامه (عباس، ١٩٩٠، ١٦-١٨).
- الجهات المستفيدة: بينما يهتم المدقق الداخلي باحتياجات الإدارة ورغباتها، فان المدقق الخارجي يخدم احتياجات طوائف عدة منها الإدارة، وجمهور المساهمين وفئات الشعب المختلفة، وأجهزة الدولة المتخصصة.....الخ (عبد الله، ٢٠١٠، ١٨٣).

وبما أن هدف كل من المدقق الداخلي والخارجي متقارب وهي إنتاج بيانات محاسبية حقيقية ووجود رقابة داخلية دقيقة فإن كل مجهود يجب أن يبذل معا لتجنب الازدواج والحصول على ما هو أفضل من خلال التكامل السليم للأنشطة بينهما، أي أنه يمكن القول بوجود مجالات واسعة للتعاون بين المدقق الداخلي ونظيره الخارجي متمثلة بتبادل المساعدة بينهما، إذ أن هنالك اهتمام مشترك بين المدقق الداخلي والخارجي يتناول العمل المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية في الوحدة المفحوصة، وأن هناك علاقة بينهما في بعض جوانب العمل الروتيني للتدقيق كإجراءات جرد النقدية والموجودات الأخرى، أضف إلى ذلك أن هذه العلاقة لا يمكن لاحداهما أن يستغني عن الآخر إذ إنهما ليسا متنافسين بل أن أعمالهما متكاملة.

وعليه يمكن تعريف **التكامل** بين التدقيق الداخلي والخارجي ((بأنه تحقيق التعاون والتنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي على أساس المنافع المتبادلة في مجال الأهداف المتشابهة من ناحية وفي مجال خدمة الإدارة من ناحية أخرى بغرض زيادة فعالية وكفاءة أداء التدقيق)) (البكوع، ١٩٨٧، ٨٢-٨٥).

وعرف البعض الآخر التكامل على أنه "نطاق عمل كل من المدقق الداخلي والخارجي هو الفحص المحاسبي للسجلات المالية للتأكد من خلوها من الأخطاء والغش

وما يرتبط بها من الفحص لأنظمة الرقابة الداخلية فان مهمة كل منهما مكملة للآخر" (صديقي وبلغيث، ٢٠٠٥، ٤٤).

وترى الباحثة أن التكامل أي المتثمل بالتعاون والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي يعدّ الغاية الأساسية والمهمة لتحقيق الكفاءة في الأداء التدقيقي للإدارة وذلك عن طريق إمدادها بالمعلومات الصحيحة والصادقة لغرض اتخاذ القرارات الرشيدة من قبلها ومن قبل الأطراف الأخرى مستخدمي المعلومات المصادق عليها من قبل المدقق.

ثانياً: أهمية تحقيق التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي

يعدّ التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي إحدى الآليات الممكنة لتحسين مستويات أداء المدقق الداخلي والخارجي على السواء، وعلى افتراض أن هذين المدققين يتقيدان بالنصوص والمعايير والإجراءات المؤطرة للنوعين (صديقي وبلغيث، ٢٠٠٥، ٤٦).

يمكن أن يخدم التكامل بين كلا النوعين ثلاث جهات تتمثل بالآتي:

١. **أهمية تحقيق التكامل بالنسبة لإدارة الوحدة الاقتصادية:**

إن التدقيق الداخلي جاء لسد حاجة الإدارة للرقابة على الأجزاء المختلفة للوحدة، كما جاء التدقيق الخارجي لإبداء الرأي الفني المحايد حول مدى دلالة عناصر القوائم المالية على المركز المالي الحقيقي للوحدة، بمعنى هل القوائم المالية الختامية تعبر فعلاً عن مستوى الأداء الإداري في الوحدة، فتكامل النوعين يتيح للوحدة فرصاً كبيرة من أهمها: (عبد الصمد، ٢٠٠٨، ١٠٧)

أ. توفير معلومات تفصيلية حقيقية للإدارة تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة في الوقت والمكان المناسبين.

ب. تأكيد سلامة الأنظمة المعلوماتية المفحوصة، وكذلك متانة نظام الرقابة الداخلية المعتمد في الوحدة.

ج. بث الثقة في المعلومات الدالة على الأداء الإداري.

د. إعلام الإدارة عن مواطن الضعف من خلال الآراء حول النظم المحاسبية والرقابية مما يسمح لها بالقضاء على هذه المواطن.

ذ. تكوين بنك للمعلومات عن طريق أوراق عمل المدقق,تقارير وملف التدقيق.

ر. خفض تكاليف التدقيق عن طريق التكامل بين النوعين وباستبعاد ازدواجية العمل.

وبصفة عامة أن التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي يمكن أن يحقق إمكانية الحصول على بيانات تحليلية كافية ناتجة من تدقيق فعلي وشامل لنظم الوحدة وعملياتها تهدف إلى مساعدة الإدارة في الحكم على سلامة عملياتها (البكوع، ١٩٨٧، ٨٦).

٢. أهمية تحقيق التكامل بالنسبة للمدقق الداخلي:

تبرز أهمية تحقيق التكامل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من خلال الفوائد الآتية: (البكوع، ١٩٨٧، ٨٧)

أ. يقوم المدقق الخارجي بتقويم نظام الرقابة الداخلية ويستطيع أن يقدم توصيات من شانها الإسهام في تطوير الرقابة الداخلية، ويساعد على تطوير مناهج تدريب المدققين الداخليين وتحسين برامجهم المختلفة.

ب. يتجه المدقق الخارجي إلى استخدام أساليب مختلفة في الفحص والتدقيق منها استخدام العينات الإحصائية والحاسبة الالكترونية الأمر الذي يتطلب من إدارة التدقيق الداخلي مجاراة التطور واستخدام تلك الأساليب في تدقيق البيانات المحاسبية وعمليات الوحدة.

ج. يؤكد التكامل إمكانية انطلاق التدقيق الداخلي تجاه المهنية أي التخصص في التدقيق، فيتجه إلى مجالات تدقيق العمليات والأنشطة بعد إلمام المدقق الداخلي بالنواحي المالية والمحاسبية.

٣. أهمية تحقيق التكامل بالنسبة للمدقق الخارجي:

قد يؤثر عمل وظيفة التدقيق الداخلي في طبيعة عمل التدقيق الخارجي السنوي وتوقيته ومداه، إذ يؤثر في الإجراءات التي ينفذها المدقق الخارجي بغرض فهمه لنظام الرقابة الداخلية، إجراءات تقدير المخاطر وإجراءات جمع أدلة الإثبات اللازمة للاختبارات التفصيلية، وعند أداء مهام التدقيق الخارجي قد يعتمد المدقق الخارجي على أعمال أدتها وظيفة التدقيق الداخلي مسبقاً أو أعمال تطلب منها مباشرة، مثال ذلك قد يطلب المدقق الخارجي من وظيفة التدقيق الداخلي استكمال بعض المهام التي تدخل في نطاق عمله كأن يطلب منه استكمال بعض المهام التي تدخل في تقييم نظام الرقابة الداخلية– وبالمثل أعطى معيار التدقيق الخارجي ذي الرقم (٢) الحق للمدقق الخارجي في أن يعتمد على إجراءات الرقابة الداخلية التي أعدت بمشاركة المدققين الداخلين (عبد الصمد، ٢٠٠٨، ١٠٥).

إن التعاون بين المدقق الداخلي والخارجي يؤدي إلى تقليل حجم العمل الذي يمارسه المدقق الخارجي إلى أدنى حد، ويتم ذلك باستغناء المدقق الخارجي عن أداء التفاصيل الدقيقة التي يغطيها عمل المدقق الداخلي، كما أن قسم التدقيق الداخلي يمكن أن يجهز القوائم والكشوفات والتحليلات التي يحتاجها المدقق الخارجي ويقوم بإعدادها بالصورة المرضية، لأن القائمين بإعدادها يعرفون تماماً الأغراض التي تستخدم فيها بناءً على خبرتهم في الموضوع نفسه (البكوع، ١٩٨٧، ٨٦–٨٧).

المبحث الثالث

متطلبات التكامل التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأثرها في الحد من الفساد المالي

إن التعاون بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي ضروري، لوجود مجالات عمل مشتركة بينهما تتمثل بتقييم نظام الرقابة الداخلية واعتماد برامج التدقيق، وفي مجال تدقيق الحسابات الختامية، إذ إن هذه النشاطات والمهام المشتركة تؤدي إلى الحد من الفساد المالي، ويمكن توضيح هذه المجالات بالاتي:

أولاً: متطلبات التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في مجال تقييم ودراسة نظام الرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي

من المتطلبات المهمة التي يجب تحقيق تكامل فيها بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وجود نظام فعال للرقابة الداخلية والمحافظة عليه، وتعرف الرقابة الداخلية من قبل معهد المدققين الداخليين الأميركي بأنها (أي إجراء تتخذه الإدارة، مجلس الإدارة أو أطراف أخرى من أجل إدارة المخاطر وزيادة احتمال تحقيق الأهداف والغايات وخطط الإدارة، وتنظيم وتوجيه أداء العمليات لتوفير ضمان معقول بأن أهداف الوحدة الاقتصادية سوف تتحقق (IIA, 2004, 3).

أما تعريف الرقابة الداخلية على وفق المعياريين الدوليين للتدقيق (٣١٥ و٣٣٠) بأنها: (العملية التي يقوم الأشخاص المكلفون بالرقابة أو الإدارة أو غيرهم من الموظفين بتصميمها وتطبيقها والمحافظة عليها من أجل توفير تأكيد معقول حول تحقيق أهداف وحدة اقتصادية فيما يتعلق بموثوقية إعداد البيانات المالية وفعالية وكفاءة العمليات والامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية المطبقة) (IFAC, 2009, 273).

وهذا التكامل الذي يأخذ شكل تعاون وتنسيق مخطط بينهما، مع ضرورة الاحتفاظ بخط واضح للتمييز بين مسؤولية كل منهما تجاه الرقابة الداخلية. وبرز هذا التكامل من خلال الآتي:

- بالنسبة للمدقق الداخلي: يعد كادر التدقيق الداخلي والوظائف التي يقوم بها جزءاً اساساً من نظام الرقابة الداخلية في اغلب الوحدات الاقتصادية، وأن هدف المدقق الداخلي يتمثل بدعم نظام الرقابة الداخلية وتحسينه، وقد نصت معايير الأداء المتعلقة بنطاق عمل التدقيق الداخلي على أنه يجب أن يتضمن نطاق عمل التدقيق الداخلي فحص وتقويم سلامة نظام الرقابة الداخلية المعمول به وفاعليته في الوحدة وجودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات المحددة فيه بقصد العمل على تحسينها واحكامها.

- أما بالنسبة للمدقق الخارجي: يعد الهدف الأساس للمدقق الخارجي من دراسة نظام الرقابة الداخلية هو تحديد حجم الاختبارات اللازمة لرسم أو تعديل برنامج التدقيق، أما الهدف الثانوي فيتمثل في التعرف على نقاط الضعف الموجودة في نظام الرقابة الداخلية ثم إبداء النصح لإدارة الوحدة للعمل على أحكام الرقابة (البكوع، ١٩٨٧، ٩٠).

ويرى الباحث أن إعداد تقرير تفصيلي داخلي من قبل المدقق الخارجي يوجه إلى إدارة الوحدة الاقتصادية مشيراً فيه إلى نقاط الضعف الموجودة في نظام الرقابة الداخلية واقتراحات لتحسينها يؤدي إلى الحد من الفساد المالي. ولأجل توضيح دور الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي ضمن إجراءات عملها فإن هذه الإجراءات يتم تقسيمها إلى الآتي: (العيساوي، ٢٠٠٩، ٣٤٤)

١- الإجراءات السابقة لعملية الصرف أو القبض

إن الهدف من الرقابة السابقة والتي تسمى وقائية هو تلافي الخطأ قبل وقوعه ولغرض حماية أموال الوحدة الاقتصادية والأموال العامة من الهدر وتلافي تورط

الموظفين في حالات الفساد المالي وبالتالي إحالتهم إلى المحاكم مما يأخذ جزءاً وجهداً من وقت الإدارة، ومن ناحية أخرى أن الرقابة السابقة تشكل نقاطاً تحذيرية تجنب الموظفين الوقوع في الخطأ، وتختلف إجراءات هذا النوع من الرقابة على وفق اختلاف طبيعة الأنشطة فالأنظمة والقوانين والتعليمات هي بحد ذاتها رقابة سابقة لعمليات الصرف والقبض، وأهم الإجراءات التي ينبغي إتباعها من قبل قسم التدقيق الرقابة الداخلية وعلى وفق الأنشطة هي:

أ- الرقابة على عمليات الشراء، ويتم من خلال:

١. التبديل الدوري للجان المشتريات.
٢. تدقيق عروض الشراء ومقارنتها مع أسعار السوق قبل صرف المبلغ، إذ يطلب من لجنة المشتريات جلب ثلاثة عروض يأخذ بأقلها سعراً.
٣. اشتراك أعضاء من لجنة التدقيق والرقابة الداخلية في عقد الصفقات الكبيرة الداخلية والخارجية.
٤. التأكد من أن عملية الشراء تمت مع الجهات المتفق عليها مسبقاً أو المنشأ المحدد.

ب- الرقابة السابقة على أعمال المقاولات: إذ تكثر أشكال الفساد المالي فيها لأن المقاولين يحاولون بكل الأساليب الحصول على الإحالات وبالأسعار التي يضعونها ومن أهم إجراءاتها:

١. كثرة حالات تسريب المعلومات عن أسعار العطاءات يفرض أن تكون هذه المعلومات سرية.
٢. إشراك عناصر الرقابة في كل لجان فتح العطاءات.
٣. اشتراك عضو من قسم التدقيق والرقابة الداخلية في دراسة الكلف التقديرية والتأكد من ملائمة الكلف مع المهندس المسؤول عن تقدير كلف الأعمال.
٤. عند تدقيق ذرعات الأعمال المنجزة لايتم الصرف إلا بعد جلب الفحوصات المختبرية التي تؤيد سلامة الانجاز.

٥. أن تقوم لجنة من قسم التدقيق والرقابة بالكشف عن المواد المطروحة في ساحة العمل لغرض تحديد كميتها ونوعيتها، وأن لا تكتفي بالاعتماد على تقدير المهندس المقيم حين الصرف.
٦. متابعة جدول تنفيذ الأعمال والمدة الزمنية المحددة لإنجازها لغرض تحديد الغرامات التأخيرية.

ج- هنالك حالات من الفساد المالي في الرواتب إما بصرف قوائم وهمية أو إدراج أسماء وهمية في قائمة الراتب عليه لابد لقسم التدقيق والرقابة الداخلية من تدقيق سجلات الحضور والانصراف للموظفين مع قوائم الرواتب للتأكد من سلامتها.

د- الرقابة على عمليات شطب الموجودات المستهلكة والمفقودة إذ يقوم بعض الموظفين بشطب موجودات صالحة للاستعمال أو ربما كفوءة بهدف شرائها بالتنسيق مع المشتري أو أن يقوم بسرقة جزء منها لغرض خفض قيمتها التقديرية عند البيع، ولغرض الرقابة على هذه الظاهرة عليه لابد من وضع عضو من التدقيق والرقابة الداخلية في لجان جرد الموجودات.

٢- الإجراءات اللاحقة لعملية الصرف أو القبض

إن إجراءات الرقابة الداخلية اللاحقة الهدف منها هو كشف التورط في جريمة الفساد المالي لغرض محاسبة المتورط فيها واستعادة الأموال المهدورة والمصروفة بغير وجه حق، إذ إن هذه العملية تعد بحد ذاتها عاملاً رادعاً لمنع تورط بقية الموظفين في الفساد مستقبلاً، عندما يعلمون أن هناك نظاماً رقابياً قوياً، ومن أهم الإجراءات اللاحقة التي يقوم بها قسم التدقيق والرقابة ما يأتي:

أ- الإجراءات المتعلقة بعمليات الشراء والتجهيز والبيع: إن حالات الفساد ربما تحدث مع وجود الإجراءات المالية السليمة وإتباع التعليمات والأنظمة والقوانين

ولكن يكون الفساد في نوعية أو مواصفات المواد أو أسعارها أو في تغيير المنشأ أو الرشوة التي يستلمها رجال الشراء أو رجال البيع تحت اسم المكافأة أو الهدية، وأهم إجراءات الرقابة فيها:

- تشكيل لجان استلام المواد المشتراة وفحصها ومطابقتها مع الشروط المحدد في طلب الشراء، بالاستعانة بالمختصين ويجب أن لا يكون في لجان الاستلام عضو من لجنة الشراء.
- مراقبة الاستلام ألمخزني وتثبيت مواصفات البضاعة التفصيلية وتسلسلات أرقامها إن وجدت، وتثبيت اسم دولة المنشأ في السجلات لغرض تلافي عمليات التبديل كليا أو جزئيا.
- إجراء زيارات مفاجئة إلى المخازن والمطابقة مع الموجود الفعلي.
- متابعة مدة الضمان التي تضمنها عقد الشراء لغرض تخفيض مصروفات الصيانة.
- متابعة نقل ملكية الأصول الثابتة في الدوائر ذات العلاقة كدوائر المرور والتسجيل العقاري.

ب- الإجراءات المتعلقة بأعمال المقاولات أو الأعمال المرتبطة بالجهد الهندسي:

هنالك ادواراً يمكن أن تقوم بها الرقابة الداخلية لمكافحة الفساد المالي بعد صرف مستحقات المقاول هي:

- كثيراً ما يتم التواطؤ بين المقاول ولجان الاستلام الأولي والاستلام النهائي، فيجب تسمية لجان الاستلام قبل يوم أو يومين من التاريخ المحدد للاستلام والحرص على سرية هذه الأسماء.
- اشتراك متخصصين من خارج الوحدة الاقتصادية في لجان الاستلام في الأعمال الكبيرة.
- عندما تكتشف لجان الاستلام الأولي وجود نواقص أو خلل في التنفيذ يجب أن يكلف مهندس غير الذي أشرف على تنفيذ العمل يتولى متابعة تنفيذ النواقص التي وردت في تقرير لجنة الاستلام الأولي.

ج–الرقابة على استعمال الأصول الثابتة وذلك لمنع استخدامها لأغراض شخصية.

د– الرقابة على الفصل بين الوظائف لمنع التحريف والتزوير.

٣– الإجراءات المرافقة لعملية الصرف أو القبض (المستمرة)

إن وجود المدقق الداخلي والخارجي يعد في حد ذاته صمام أمان يمنع التلاعب والاختلاس ويوفر غطاءً لمنع الفساد بأنواعه، ومن أهم إجراءات الرقابة المستمرة:

أ– عندما تدرك لجان المشتريات بأن هناك رقابة علنية أو سرية على أعمالها تكون على حذر شديد يمنعها من ارتكاب المخالفات.

ب– تشكيل لجان المشتريات الكبرى أو عقد الصفقات يجب أن يكون من قبل مختلف الأقسام في الوحدة الاقتصادية.

ج– في قطاع المقاولات هناك أنشطة وأعمال لا يتلائم معها إلا الرقابة المستمرة فالأعمال المغمورة يجب مراقبة تنفيذها قبل غمرها كأساس البناء.

د– وضع آلية للتعيينات واختيار الموظفين على أسس معلومة مبنية على أساس الكفاءة والنزاهة والخبرة، وعليه ينبغي أن تكون صلاحيات التعيين بيد لجان نزيهة وليس بيد موظف لأجل تضييق صلاحيات الأفراد ودفع التواطؤ.

ه– إن ظاهرة القوائم الوهمية أو الأسماء الوهمية في الرواتب أصبحت من ظواهر الفساد الشائعة، ولأجل القضاء على هذه الحالة يمكن اللجوء إلى استخدام الأساليب الالكترونية عن طريق تسجيلها على قرص CD ومطابقتها مع سجلات الأفراد وكذلك اشتراك لجان الرقابة في عملية توزيع الرواتب ولو بشكل جولات مفاجئة لغرض تدقيق هويات مستلمي الرواتب.

و– متابعة تسجيل العمليات المالية في السجلات بما في ذلك إدخال المواد المخزنية حال ورودها لغرض تلافي حالات التلاعب أو الاستبدال.

ز– متابعة استخدام وبيع الأصول مثل المباني والمعدات والسيارات عن طريق لجان دورية تتابع أمور منها مبيت السيارات في مرآب الوحدة الاقتصادية، وعدم

إخراج الأجهزة التي يمكن حملها إلا بتصاريح رسمية والكشف على استخدام المباني وخاصة السكنية، لان بعض الموظفين يستلم داراً من الوحدة ولا يسكنها بل يقوم بإيجارها.

ح- عدم الاكتفاء بالجرد السنوي الذي تتهيأ له الأقسام فتكمل نواقصها قبل موعده وربما يتم التصرف بالموجودات بعد انتهاء الجرد، فعلى الرقابة الداخلية القيام بحملات جرد مفاجئ خلال السنة لكشف حالات التلاعب بالموجودات.

ثانياً: متطلبات التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في مجال وضع خطة وبرامج التدقيق للحد من الفساد المالي.

يقصد ببرنامج التدقيق: "عبارة عن خطة عمل المدقق والتي سيتبعها في تدقيق الدفاتر والسجلات وما تحويه من بيانات، كما تحتوي هذه الخطة على الأهداف الواجب تحقيقها والخطوات التي ستتخذ في سبيل تحقيق هذه الأهداف، والوقت المحدد لإنهاء كل خطوة والشخص المسؤول عن تنفيذها" (عبدالله، ٢٠١٠، ١٥٢-١٥٣)، أو أنه عبارة عن قائمة من الإجراءات تهدف إلى تحقيق أدلة موجهة من قبل مدققي الحسابات لتحقيق هدف معين ويستخدم المدقق نوعين من برامج التدقيق: الأول برامج تدقيق ثابتة أو مرسومة مقدماً: وتمثل نماذج مطبوعة ثابتة تحوي كل الخطوات والثاني برامج تدقيق متدرجة يتم إعدادها أثناء التنفيذ: ويحتوي هذا النوع على تحديد الخطوات العريضة فقط لعملية التدقيق. (Louwers & *etal*, 2007, 79)

وعند قيام المدقق بإعداد برنامج التدقيق هناك عدد من الشروط يجب أن يأخذها المدقق بالاعتبار وهي: (عثمان، ١٩٩٩، ١٤٤-١٤٥)

١- التقيد بنطاق عملية الفحص التي كلف بها،أي إذا كانت عملية التدقيق شاملة أو جزئية يجب أن يتضمن البرنامج الخطوات التفصيلية الكفيلة بتحقيق الهدف المطلوب من التدقيق.

٢- طبيعة نظام الرقابة الداخلية الموجود في الوحدة.

٣- استخدام وسائل التدقيق التي تمكن المدقق من جمع أقوى أدلة الإثبات.
٤- إتباع طرق التدقيق التي تتلائم مع ظروف وطبيعة كل وحدة اقتصادية.

ويمكن تصميم برنامج التدقيق الخارجي وتخطيطه من خلال مراعاة معايير معينة يتم من خلالها الحد من الفساد المالي وكالآتي: (البكوع، ١٩٨٧، ٩٤)

١- **معيار الأهمية النسبية:** ويتم استخدامه من قبل المدقق الخارجي بطريقتين:
- الأولى: في تقدير سلامة الإفصاح والتقرير (الأهمية النسبية في المحاسبة).
- الثانية: في تحديد الأسئلة والاستفسارات التي تتضمن تطوير برنامج التدقيق وتنفيذه (الأهمية النسبية في التدقيق).

إذ تعتمد الأهمية النسبية في التدقيق على الأهمية النسبية في المحاسبة، إذ إنه عند تخطيط برنامج التدقيق يستخدم معيار الأهمية النسبية لتحديد البنود أو العناصر التي تعطي اهتماماً معيناً، وعند تنفيذ برنامج التدقيق يستخدم هذا المعيار لتقويم الأخطاء التي تكتشف والتي بحد ذاتها تؤدي إلى الفساد المالي.

٢- **معيار درجة الخطر:** يستخدم لتعديل الأهمية النسبية ويفضل هذا المعيار العناصر ذات الأهمية الخاصة وإن تطبيقه يتطلب معرفة الظروف المعاكسة التي تحتاج انتباهاً خاصاً.

٣- **معيار الاعتماد على الأدلة:** يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند اختيار إجراءات التدقيق إمكانية الاعتماد على الأدلة المتاحة، وذلك على وفق تحديد لجنة إجراءات التدقيق بأميركا "حتى تكون القرينة كافية يجب أن تكون شرعية وملائمة".

أما برنامج التدقيق الداخلي فقد نصت معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي على ضرورة أن يشمل عمل التدقيق تخطيط التدقيق، وأن تشمل الخطة الآتي:
- وضع أهداف التدقيق وتحديد مجاله.

- جمع المعلومات اللازمة عن الأنشطة المراد تدقيقها.
- تحديد المواد اللازمة لتنفيذ عملية التدقيق.
- الاتصال مع كل من يحتاج إلى معرفة مسبقة بمعلومات معينة من عملية التدقيق.
- عمل مسح لمعرفة طبيعة المنشاة ما أمكن للتعرف عن قرب على الأنشطة أو العمليات المراد تدقيقها وذلك لتحديد المواطن التي تحتاج إلى اهتمام خاص وللحصول على تعليقات القائمين على تنفيذها.
- تحرير برنامج التدقيق كتابة، وتحديد كيف ترفع نتائج التدقيق ومتى وإلى من.
- الحصول على تصديق على خطة التدقيق.

وفي مجال تحقيق التكامل بين نوعي التدقيق، فهنالك منطقة تدقيق مشتركة يغطيها المدققان جنباً إلى جنب وهذه المنطقة يجب أن يغطيها تعاون وتنسيق في برنامج التدقيق بين كل منهما للحد من الفساد المالي وكالآتي:

١. اطلاع المدقق الخارجي على نتائج الدراسة والتقويم التي يمارسها المدقق الداخلي ومدى تدقيقه لعناصر وبنود الميزانية وحسابات النتيجة (البكوع،١٩٨٧، ٩٦).
٢. قيام المدقق الداخلي بمتابعة تنفيذ الملاحظات المثبتة من قبل المدقق الخارجي والأخذ بها.
٣. بإمكان المدقق الخارجي أن يعتمد على تقرير المدقق الداخلي في التعرف على المشاكل الموجودة داخل الوحدة الاقتصادية.
٤. يمكن للمدقق الخارجي أن يعتمد على نتائج فحص المدقق الداخلي لإجراءات الرقابة الداخلية.
٥. يمكن للمدقق الخارجي أن يختصر الكثير من إجراءات التدقيق التي يتضمنها برنامجه عند فحصه لبرامج المدقق الداخلي في حالة قناعته بكفاءتها.
٦. تشكيل لجان مشتركة بين الطرفين للقيام ببعض إجراءات التدقيق (عثمان، ١٩٩٩، ١٤٢-١٤٣). كما في حصول المدقق الداخلي على مساعدات مباشرة من المدقق الخارجي مثل الاشتراك في الجرد الفعلي وحصول المدقق الخارجي على مساعدات

مباشرة من المدقق الداخلي تتمثل بالحصول على مصادقات العملاء بالأرصدة مثلاً أو تحقيق بعض عناصر الموجودات الثابتة (البكوع، ١٩٨٧، ٩٦).

ثالثاً: متطلبات التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في مجال إعداد التقارير بعد الانتهاء من عملية الفحص من الفساد المالي.

تمثل القوائم المالية الختامية أحد مجالات الاهتمام المشتركة بين المدقق الداخلي والخارجي وهذا يدعو إلى إمكانية التعاون والتنسيق بينهما ويزيد من ضرورته أيضاً، وهناك جملة إجراءات تتبع لتدقيق القوائم المالية: (عبدالله،٢٠١٠، ٣١٥-٣١٧)

١: إجراءات تدقيق قائمة نتيجة الأعمال:

أ- التأكد من أن هذه القائمة قد أعدت حسب القواعد المحاسبية المتعارف عليها وفي الموعد المحدد.

ب- التأكد من أحكام الرقابة الداخلية على عناصر الإيرادات والمصروفات لمنع أي إسراف أو إثبات لنفقات وهمية، ولمنع التلاعب أو اختلاس إيرادات محصلة.

ج- التحقق من أن كل الإيرادات المثبتة بهذه القائمة قد تحققت على وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

د- التأكد من جدية الإنفاق وصحته بالرجوع إلى المستندات المؤيدة لهذا الإنفاق.

هـ- لتأكد من تطبيق مبدأ الاستحقاق أي تحميل السنة المالية بما يخصها من إيراد فعلي ومصروف فعلي.

و- التأكد من صحة التمييز بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية.

ي- التأكد من تطبيق مبدأ الإفصاح في القائمة.

٢: إجراءات تدقيق قائمة المركز المالي: تتناول إجراءات التدقيق مجموعتين وهما، المجموعة الأولى: تتضمن أصول أو ممتلكات أو موجودات الوحدة الاقتصادية.

والمجموعة الثانية: تتضمن الالتزامات التي على تلك الأصول أو الموجودات والتي تتمثل في رأس المال وحقوق الغير، ويطلق عليها المطلوبات وحقوق الملكية.

وتتناول إجراءات تدقيق عناصر هذه المجموعتين في تدقيق الأصول المتداولة والأصول الثابتة والاسمية والأرصدة المدينة الأخرى، وتدقيق الالتزامات قصيرة الأجل وطويلة الأجل، وحقوق أصحاب المشروع والاحتياطيات والمخصصات والأرصدة الدائنة الأخرى.

المبحث الرابع

مدى تكامل عمل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في تدقيق انشطة جامعة الموصل لسنة ٢٠٠٩

أولاً: نبذة عن جامعة الموصل

تأسست جامعة الموصل في عام ١٩٦٨، إذ يوجد في رئاسة جامعة الموصل وهي التي تدير أعمال الجامعة عدد من المستويات الإدارية من ضمنها قسم الرقابة والتدقيق الداخلي، والذي يتولى مهام الرقابة والتدقيق على أعمال الجامعة، ويختص هذا القسم بتدقيق أعمال كل الكليات التابعة للجامعة ايضاً، ويطلق عليه قسم التدقيق أو المدقق الداخلي. فضلاً عن ذلك يوجد هيئة لديوان الرقابة المالية في رئاسة الجامعة.الموقع الوظيفي لها في الجامعة فهي تابعة إلى دائرة تدقيق المنطقة الأولى في الموصل ، ويطلق عليه بالتدقيق أو المدقق الخارجي أو مراقبي الحسابات، وهذه الجهة تتولى أيضاً أعمال الرقابة والتدقيق على نشاطات جامعة الموصل وحساباتها، إن هذه الجهة تتولى العمل التدقيقي بعد انتهاء السنة المالية بعد إنهاء المدقق الداخلي عمله، وبما أن اتصال هذه الجهة مباشرة مع مجلس النواب فان التقارير المعدة من قبلها عن أعمال الجامعة ترسل إلى مكتب المفتش العام ومن ثم عن طريقه ترسل نسخة من هذه التقارير إلى قسم الرقابة والتدقيق الداخلي في رئاسة الجامعة.

لذلك شملت عينة البحث عدد من المدققين الداخليين في جامعة الموصل والمدققين الخارجيين في ديوان الرقابة المالية ، وتم اعتماد أسلوب المقابلات الشخصية للحصول

على معلومات حول نظام الرقابة الداخلية في الجامعة فضلاً عن ذلك تحليل تقارير ديوان الرقابة المالية عن أعمال وأنشطة الجامعة ومقارنة برنامج التدقيق الداخلي مع برنامج التدقيق الخارجي لتوضيح مدى تحقيق التكامل في العمل بين الجهتين للحد من الفساد المالي. ويمكن تحديد عدد العاملين ومؤهلاتهم وتخصصاتهم العلمية ومستواهم الوظيفي وسنوات الخبرة لكلتا الجهتين بالآتي:

١- **عدد العاملين:** يبين الجدول (١) أفراد العينة العاملين في كلتا الجهتين.

جدول (١)

عدد الأفراد العاملين

قسم الرقابة والتدقيق الداخلي	ديوان الرقابة المالية
١٠	١١

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة.

٢- **المؤهل العلمي:** يبين الجدول (٢) المؤهل العلمي لأفراد العينة ويلاحظ أكثر أفراد العينة هم من حملة شهادة البكالوريوس لكلتا الجهتين.

جدول (٢)

المؤهل العلمي

المؤهل	قسم التدقيق الداخلي	ديوان الرقابة المالية
دبلوم	-	-
بكالوريوس	٩	٦
دبلوم عالي	١	٢
دراسات عليا	-	٣
المجموع	**١٠**	**١١**

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة.

٣- التخصص العلمي: الجدول ذو الرقم (٣) يبين التخصص العلمي لأفراد العينة ويلاحظ أن الأغلبية متخصصون في المحاسبة لكلتا الجهتين.

جدول (٣)

التخصص العلمي

الاختصاص	قسم التدقيق الداخلي	ديوان الرقابة المالية
محاسبة	٨	١٠
إدارة أعمال	٢	١
المجموع	**١٠**	**١١**

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة.

٤- العنوان الوظيفي: جدول (٤) يبين العنوان الوظيفي لكلتا الجهتين ويتم تنسيب العنوان على وفق سنوات الخدمة لكل منهم.

جدول (٤)

العنوان الوظيفي

قسم التدقيق الداخلي		ديوان الرقابة المالية	
العنوان	العدد	العنوان	العدد
مدير تدقيق	٢	رئيس هيئة أقدم	١
مدقق أقدم	٣	معاون رئيس هيئة	١
مدقق	٥	رقيب مالي أقدم	١
		رقيب مالي	٨
المجموع	**١٠**	**المجموع**	**١١**

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة.

٥- عدد سنوات الخدمة: يبين الجدول (٥) عدد سنوات الخدمة لأفراد العينة في مجال الرقابة وتدقيق الحسابات لكلتا الجهتين.

جدول (٥)

سنوات الخدمة لأفراد العينة

السنوات	قسم التدقيق الداخلي	ديوان الرقابة المالية
أقل – ٥ سنة	٣	٣
٦– ١٠ سنة	٤	٣
١١– ١٥ سنة	–	٣
١٦ سنة فأكثر	٣	٢
المجموع	**١٠**	**١١**

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة.

٦– فضلاً عن اجتياز أفراد العينة لكلتا الجهتين للدورات التدريبية وخاصة فيما يتعلق بقواعد السلوك المهني ومعايير التدقيق العراقية والدولية، ودورات متخصصة في تقويم كفاءة الأداء. ومن خلال الجداول أعلاه نلاحظ أكثر أفراد العينة هم من حملة شهادة البكالوريوس وفي اختصاص المحاسبة ولديهم خبرات لممارسة العمل المحاسبي والتدقيقي أكثر من ٦ سنوات فضلاً عن اجتيازهم عدد من الدورات التدريبية المتخصصة في العمل، وهذا يدل على كفاءة فاعلية العمل لافراد العينة.

ثانياً: إجراءات التكامل بين عمل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في جامعة الموصل لسنة ٢٠٠٩

قبل البدء بإجراءات التكامل لكلا الجهتين يقوم قسم الرقابة والتدقيق الداخلي(*) في رئاسة جامعة الموصل بالتدقيق على حسابات الجامعة للكليات كافة، وذلك من خلال الزيارات الميدانية للكليات والعمل المكتبي الذي يتمثل في دراسة المراجعة وتحليل موازينها وتقارير الرقابة الداخلية لكل كلية، ففي حالة وجود أية ملاحظات أو تحفظات

(*) المدقق الداخلي.

أو أخطاء معينة سواء كانت تلك الأخطاء متعمدة أو غير متعمدة، إذ يتم معالجة تلك الملاحظات والأخطاء قبل بدء أعمال التدقيق من قبل ديوان الرقابة المالية(*) وذلك بإرسال كتب أو تقارير من قبل قسم الرقابة والتدقيق الداخلي تطلب من بعض الكليات توضيح الأمور الغامضة لديها، إذ يعدّ هذا الإجراء الأول من إجراءات التكامل، إذ يكون هناك تكامل في العمل بين قسم التدقيق الداخلي وبين حسابات الكليات كافة والمتمثلة بالأمور المالية.

ومع هذا كله هناك بعض المخالفات التي قد لا يكتشفها أو يغفل عنها المدقق الداخلي في رئاسة الجامعة، أو قد يكون هناك بعض الإجراءات التي يتطلب تدقيقها من المدقق الداخلي ولا يركز عليها المدقق الخارجي. وهنا يأتي دور المدقق الخارجي في تأشير المخالفات المكتشفة من قبله ويعدّ هذا الإجراء الخطوة الثانية من إجراءات التكامل. وتتخذ هذه الإجراءات والخطوات في التكامل من خلال النقاط الآتية:

١- **التكامل بين عمل المدقق الداخلي والخارجي من خلال نظام الرقابة الداخلية:** بما أن التدقيق الداخلي يعد جزءاً من نظام الرقابة الداخلية في أية وحدة اقتصادية، فمن خلال أسلوب المقابلات الشخصية التي أجريت على عدد من المدققين الداخليين حول إجراءات نظام الرقابة الداخلية في الجامعة .. لوحظ أن نظام الرقابة الداخلية في رئاسة الجامعة نظام جيد من خلال أداء قسم الرقابة والتدقيق الداخلي فيه ومتابعة هذا القسم لأنشطة الجامعة والكليات والمراكز التابعة لها من جوانب مختلفة منها الأمور المالية والنظام المتعلق بالمخازن والموجودات والمكتبة والأعمال المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية في الجامعة فضلاً عن حفظ البيانات والمعلومات وتنفيذ الأوامر الأخرى، إلا انه يبقى هناك فجوة في أداء عمل التدقيق الداخلي المتمثلة في تقييم درجة فاعلية نظام الرقابة الداخلية من وجهة نظر الجامعة مقارنة مع تقييم نظام الرقابة من وجهة نظر المدقق الخارجي. أي مهما كانت درجة الاستقلالية وموضوعية أعمال التدقيق الداخلي إلا أنها تبقى جزءاً من الوحدة الذي تعمل فيه،

(*) المدقق الخارجي.

لذلك فإنه مهما كانت درجة الاستقلالية والموضوعية مرتفعة فإنها لا تصل إلى المستوى نفسه المتاح للمدقق الخارجي. وعلى هذا الأساس يأتي دور ديوان الرقابة المالية في تدقيق أنشطة وحسابات الجامعة، وتثمين التكامل في العمل الرقابي باختيار عينة عشوائية من الأنشطة يقوم بتدقيقها ثم إعداد تقريراً تفصيلياً بالملاحظات يحدد فيه نقاط الضعف والخلل في أعمال الجامعة ويطلب من قسم التدقيق الداخلي بالجامعة متابعتها ومعالجتها، ويمكن القول إن هذا الإجراء هو الذي يحدد التكامل في عمل كلتا الجهتين والذي يمنع ويحد من ظاهرة الغش والفساد المالي ومعالجة القصور في العمل، ويمكن بيان ذلك ايضاً في الفقرات الأخرى من البحث.

٢- **التكامل من خلال إعداد برنامج التدقيق:** إذ تتمثل إجراءات الرقابة والتدقيق من خلال برنامج التدقيق لكلتا الجهتين، فهناك برنامج عمل المدقق يعد من قبل المدقق الداخلي وبرنامج عمل يعد من قبل المدقق الخارجي، وعن طريق هذا البرنامج يمارس كل منهم عمله ويحتوي على فقرات متعددة تشمل كل أنشطة الكليات أو الوحدات في جامعة الموصل وبما يضمن سلامة التصرفات المالية والإدارية لتحقيق أهداف الجامعة، ويكون التكامل بين عمل المدقق الداخلي والخارجي من خلال التوافق بين إجراءات الرقابة والتدقيق للبرنامج المعد من قبلهم ففي بعض فقراته يتحقق التكامل فمثلاً:

أ. **برنامج التدقيق في مجال المصروفات:** بالنسبة لبرنامج المدقق الداخلي يتضمن أحد فقراته مبادئ عامة للصرف وتشمل الإجراءات الآتية:

١- لا يتم الصرف لأي مبلغ ما لم يتم التدقيق من المدقق الداخلي وفي حالة تمتع المدقق بإجازة عليه الرجوع إلى المستندات كافتها وتدقيقها أثناء إجازته.
٢- التدقيق المستندي والترحيل إلى السجلات.
٣- تدقيق مطابقة كشف البنك من قبل المدقق حصراً.
٤- تدقيق ميزان المراجعة الشهري ومطابقته مع السجلات.
٥- تدقيق تحليل السلف والأمانات.

٦- ختم الوصولات المعززة للصرف بعبارة صرفت تلافياً لتكرار صرفها.
٧- تدقيق صحة التبويب.
٨- تثبيت اسم المستلم وتوقيعه على مستند الصرف.
٩- التأكد على تجنب الحك والشطب في السجلات المالية.
١٠- التأكد من كون مستند الصرف والقيود موقعه من قبل منظمها والمدقق والمحاسب ورئيس الدائرة.
١١- متابعة الشيكات المحررة والموقوفة والعمل على تصفية الشيكات التي مضى عليها الفترة القانونية.
١٢- متابعة مسك سجل محاسبة (١٦) للسيطرة على المستندات.
١٣- تحبير كافة الأرصدة النهائية والمدورة للأشهر السابقة في السجلات كافة.
١٤- جرد الصندوق بصورة دورية ومفاجئة.

أما **برنامج المدقق الخارجي** المتعلق بتدقيق المصروفات، فضلاً عن ما ذكر في برنامج المدقق الداخلي يتضمن التحقق من:
١- الجانب الشكلي والقانوني لمستند الصرف من حيث (تسلسل، وتاريخ، والمبلغ، وأرقام الحسابات، وتواقيع المخولين، وتأييد بتوفير تخصيص، وموافقة الآمر بالصرف، والشراء على وفق الصلاحيات الواردة في تعليمات تنفيذ الموازنة العامة للدولة.
٢- المستندات المعززة لصحة الصرف (مذكرة الجهة الطالبة للمادة، وموافقة رئيس الدائرة على الشراء، وقائمة الشراء، ومستندات الإدخال المخزني في حالة شراء موجودات ثابتة أو مواد مخزنيه، وتأييد الجهة المستفيدة لإتمام العمل في حالة تقديم خدمات....الخ).
٣- صحة العمليات الحسابية في المستند ومرفقاته.
٤- تبويب المصروفات النهائية على القسم/٢ والمستويات المختصة.
٥- إرفاق شهادة الفحص للمشتريات الخارجية التي تؤيد سلامة الموجودات أو المواد ومطابقتها للمواصفات المتفق عليها مع المجهز.

٦- توقيع المستند من قبل اثنين على الأقل (محاسب أو مدير الحسابات والآمر بالصرف) وحسب الصلاحيات المخولة ولا يجوز الجمع بين الوظيفتين في شخص واحد.

٧- خضوع كل مستندات الصرف للتدقيق السابق من قبل قسم التدقيق في الدائرة قبل قبولها بشكلها النهائي من قسم الحسابات.

٨- صحة الترحيل إلى (سجل التخصيصات، والمصروفات النهائية) وعلى وفق القسم والتبويب الصحيحين.

٩- مطابقة جدول المصروفات الشهري والسنوي لسجل التخصيصات وسجل اليومية العامة وميزان المراجعة لذات التاريخ.

١٠- تنظيم كشف مقارنة التخصيصات السنوية مع المصروفات الفعلية وتحديد الوفر والتجاوز والإجراءات المتخذة بشأن التجاوزات.

١١- عدم الدخول بأية التزامات مالية أو تعاقدية على تجهيز مواد أو تقديم خدمات من دون توفر التخصيص المالي اللازم لذلك.

وباستثناء فقرات ثابتة أو إجراءات يتبعها كل منهم في التدقيق بالنسبة للمدقق الداخلي والخارجي على حد سواء، نلاحظ هناك بعض الفقرات في برنامج عمل المدقق الخارجي غير موجودة في برنامج عمل المدقق الداخلي، وهذا سيؤدي إلى قيام المدقق الداخلي بتركيز إجراءاته مثلما يركز عليها المدقق الخارجي وبالعكس هناك فقرات في برنامج عمل المدقق الداخلي غير موجودة في برنامج عمل المدقق الخارجي، ومن هنا يأتي التكامل بين عمل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من خلال برنامج تدقيق للمصروفات وبدوره سوف يؤدي إلى تحقيق التكامل أيضاً في منع حالات الأخطاء والفساد المالي الذي لربما يحدث وجعلها في أضيق صورها.

ب. **برنامج التدقيق فيما يخص الموازنة**، إن برنامج عمل المدقق الخارجي يتضمن:

١- مطابقة الاعتمادات المصدقة مع سجل التخصيصات.

٢- مطابقة الإضافات والتنزيلات على الاعتمادات.

٣- طلب كشف بالاعتمادات متضمن (مبلغ الاعتمادات، والإضافات، والتنزيلات، ومبلغ الاعتماد النهائي).

٤- تنظيم كشف مقارن التخصيصات مع المصروف الفعلي لتحديد الوفر والتجاوز.

٥- تنظيم كشف بنسب تنفيذ الموازنة.

٦- التأكد من ترحيل البيانات المالية إلى سجل التوحيد وختمه من قبل وزارة المالية.

٧- طلب تأييد دائرة المحاسبة/ قسم الأمور النقدية، بكل المبالغ المستلمة من تخصيصات الموازنة خلال السنة ومطابقتها مع رصيد جاري دائرة المحاسبة في السجلات.

وهنا يكون التكامل من جانب المدقق الخارجي، لان بعض هذه الفقرات غير موجودة في برنامج عمل المدقق الداخلي إلا بشكلها المبسط، لهذا فان هذه الإجراءات الخاصة بالتدقيق تكمل عمل المدقق الداخلي، وهذا سوف يؤدي بالمدقق الداخلي بإتباع إجراءات التدقيق التي يتطلبها المدقق الخارجي وسوف يسري إلى تنبيه المدقق الداخلي بقسم الحسابات في الجامعة بتلك الإجراءات وبالتالي يمكن القول إن تلك الإجراءات سوف تحد من الأخطاء والفساد المالي.

وخلاصة القول إن المدقق الخارجي يركز في عمله على بعض نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية للجامعة بعد تقييم النظام ويحاول تغطيتها بإجراءات رقابية للتحقق من قيام الرقابة الداخلية بمهامها للمحافظة على المال العام.

ج. يتضمن برنامج عمل المدقق الداخلي بعض الفقرات لأنشطة الجامعة التي لا يتضمنها برنامج التدقيق الخارجي أو لا يكون التركيز عليها ومنها:

- **المكتبة ومجانية التعليم، وتتضمن فقراته:**

١. متابعة الجرد على وفق التعليمات.

٢. متابعة المطابقة مع السجلات والتحري عن الفروقات.

٣. الاطلاع على السجل الخاص بالمكتبة.

٤. اخذ عينة من الكتب ومطابقتها مع السجلات والكارتات.

٥. متابعة معالجة الكتب الفائضة عن الحاجة.

٦. تثبيت تاريخ الإعارة على بطاقات الإعارة.

٧. متابعة التقيد بالمدة المحددة في تعليمات إعارة الكتب إلى الأساتذة والطلبة.

٨. متابعة استحصال الغرامات للكتب المستهلكة أو المفقودة على وفق التعليمات.

٩. اتخاذ الإجراءات بشأن الكتب التالفة في مجانية التعليم والتعليمات الخاصة بالشطب.

- **المحاضرات الإضافية والتفرغ، وتتضمن فقراته:**

١. التأكد من تطبيق هيكل عمل التدريسيين المعمول به والقرارات والتعليمات الصادرة.

٢. التأكد من مسك سجل بالمحاضرات الإضافية.

٣. تدقيق صرف أجور المحاضرات الإضافية وإرفاق الجداول الأسبوعية وملاحظة أيام العطل والاحتفالات.

٤. مطالبة المحاضر بتقديم مايؤيد موافقة دائرته على إلقاءه محاضرات خلال الدوام الرسمي مع تثبيت راتبه الاسمي.

٥. التأكد من التدريسي الذي تم تفرغه على وفق قانون الخدمة الجامعية قد تجاوزت ساعاته التدريسية النصاب المقرر له.

من خلال برنامج عمل المدقق الداخلي للفقرات السابقة نلاحظ أن برنامج عمل المدقق الخارجي لا يركز عليها بتفاصيلها أي غير موجودة في برنامجه، عليه فإن تغطية هذه الفقرات من قبل المدقق الداخلي تعطي قوة لتكامل العمل الرقابي وذلك من خلال التركيز على معظم الفقرات التي تخص نشاط الجامعة التفصيلي. فهنا سوف يكون التكامل من جانب المدقق الداخلي ليكمل عمل المدقق الخارجي، وبالتالي فإن هذا الإجراء سوف يسري على قسم الأمور المالية (أي قسم الحسابات في الجامعة) للتقيد بإجراءات المدقق الداخلي، وبالتالي أيضاً سوف يمنع أو يحد من بعض المخالفات والأمور المتمثلة بالتلاعب أو الفساد والأخطاء غير المتعمدة.

وأخيراً هناك فقرات أو بعض النقاط في برنامج كلتا الجهتين متشابهة، أما الفقرات السابقة التي تم توضيحها فنلاحظ اختلاف فيها وكان التكامل وتغطيه الفقرات الرقابة اللازمة أما من جانب المدقق الداخلي أي يكمل عمل المدقق الخارجي أو من جانب عمل المدقق الخارجي أي أحدهما يكمل عمل الأخر، وهذا التكامل لا يعني أن أحد الجهتين تتجاهل الإجراءات التي تتبعها الرقابة لكل منهم بل تعتمدها بشكل مبسط مع إجراءات أخرى وبالتالي يسري التكامل إلى قسم الحسابات بالجامعة، ولذلك فإن إجراءات التدقيق والرقابة من خلال برنامج عمل التدقيق الداخلي والخارجي يحقق التكامل بين عمل الاثنين ويحقق التكامل أيضاً بين عمل المحاسبين والذي سوف يؤدي بدوره إلى الحد من الفساد المالي.

٣- نتائج إجراءات الرقابة والتدقيق على نشاطات وحسابات جامعة الموصل من خلال تقارير التدقيق الداخلي وتقارير نتيجة النشاط للفترة المنتهية ٢٠٠٩/١٢/٣١

من خلال تقرير قسم الرقابة والتدقيق الداخلي (المدقق الداخلي) وتقرير ديوان الرقابة المالية (المدقق الخارجي) تتلخص مهام الرقابة الداخلية والخارجية على شكل تقارير شاملة تعكس مدى التزام الجهات المعنية في تطبيق القوانين والتعليمات والتوجيهات وتنفيذها وترفع إلى الجهات العليا:

أ- **بالنسبة لتقرير قسم الرقابة والتدقيق الداخلي:** إذ تضمن تقرير الرقابة والتدقيق الداخلي عدة فقرات تفصيلية عن الملاحظات التي وردت من خلال قيام منتسبي الرقابة والتدقيق الداخلي بالزيارات الميدانية إلى الكليات والمراكز البحثية والدوائر التابعة إلى الجامعة وعند مقارنة ما ورد في التقرير مع فقرات برنامج التدقيق المعد من قبل القسم نفسه لوحظ هناك عدة خطوات وردت في التقرير لم تدرج في البرنامج مما يتطلب القيام بإعداد برنامج تدقيق يتضمن خطوات متسلسلة لكل نشاط من نشاطات الجامعة على مستوى الدوائر والكليات ثم رئاسة الجامعة ليعدّ منهاج عمل شامل تتبعه الرئاسة سنوياً مع إضافات وتطوير ومراجعة سنوية للبرنامج علماً أن قسم من الملاحظات المذكورة في التقرير كانت من خلال الملاحظة المباشرة أو من خلال المخاطبات الرسمية بين الكلية أو المركز البحثي من جهة ورئاسة الجامعة من جهة أخرى، وهنا يكون التدقيق مكتبي وقد لا يتلائم هذا الأسلوب مع المدققين حديثي التعيين مما يثير الشك في عملية التدقيق ودقتها ومدى تطبيق التعليمات والقوانين الخاصة بنشاط الجامعة.

ويقوم المدقق الداخلي في الجامعة بإرسال كتب إلى كل الكليات يشير فيها إلى الملاحظات والمخالفات التي وجدها من خلال العمل الميداني في الكليات ثم يطلب منهم إجابتهم عن تلك الملاحظات والمخالفات وتصحيحها وهنا يأتي دور المدقق الداخلي في تكامل عمله مع عمل قسم الحسابات في الجامعة وهذا بدوره أيضاً يؤدي إلى منع المخالفات والفساد الذي قد يحدث سواء كان إدارياً أو مالياً.

ب- **على الرغم من ذلك:** وعند قيام هيئة الرقابة المالية بالتدقيق واكتشاف بعض المخالفات والأخطاء والتي لم يلاحظها قسم الرقابة والتدقيق الداخلي مما يعني أن ديوان الرقابة يحقق التكامل في العمل بينه وبين المدقق الداخلي، إذ يعمل على شمول الأنشطة التي لم تدقق من قبل قسم الرقابة الداخلية بإجراءات رقابية كاملة بينما يقوم بتقليص الإجراءات في الجوانب التي تم تغطيتها من قبل قسم الرقابة الداخلية. إذ يعطي هذا التنسيق في إجراءات الرقابة والتركيز المتبادل على الجوانب المختلفة

لأنشطة الجامعة صورة واضحة عن مدى التكامل في مهام الرقابة والتدقيق للمحافظة على الموجودات والمال العام .

فعلى سبيل المثال يتضمن تقرير ديوان الرقابة المالية بعض الفقرات أو الملاحظات عن نشاطات الجامعة والحسابات والبيانات المالية لجامعة الموصل. إذ نلاحظ من خلال هذا التقرير هناك بعض الفقرات الموجودة فيه والتي تم تدقيقها من قبله لم تدرج في برنامجه كفقرة رئيسة ويمكن توضيح أمثلة لبعض الملاحظات التي أدرجها الديوان في تقريره فمثلاً:

- **فقرة نتائج تنفيذ الموازنة فمن خلال الدراسة لاحظ ديوان الرقابة المالية:**
  - تدني نسبة الصرف لبعض فقرات المستلزمات السلعية والموجودات غير المالية، ويشير ذلك إلى عدم الدقة في وضع التخصيصات أو ضعف كفاءة استخدامها مثل الكتب المدرسية، وأجهزة مكتبية، وأجور المجاري، وآلات الاتصالات، والمكائن.
  - تم تبويب بعض المصروفات على غير التبويبات الخاصة بها خلافاً لدليل النظام المحاسبي الحكومي وذلك لملافاة حصول التجاوز ولنفاذ تخصيصات تلك البنود.
  - يتم توزيع التخصيصات الواردة من وزارة المالية على كليات الجامعة بناءً على تقديرات الإدارة المالية من دون قيام مجلس الجامعة بتوزيع هذه الاعتمادات على وفق الاحتياجات الفعلية لكل كلية إذ يلاحظ كثرة الاختناقات والإضافات على التخصيصات الأولية خلال السنة.

- **فقرة نتائج الطلبة والأنشطة العلمية الأخرى:**
  - خطة القبول: تذبذب المخطط للقبول والمقبولين فعلاً للعام الدراسي لسنة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ والعام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مما يشير إلى عدم التوافق بين المستلزمات المطلوبة للقبول والاستعداد المسبق للعدد المخطط مع المقبولين

فعلاً. مما يشكل حالة ضعف في جانب التخطيط وبالتالي الهدر في الأموال المخصصة لتغطية ذلك وعلى مستوى الدراستين الصباحية والمسائية.

- بطأ في إجراءات التحقق من صحة صدور وثائق الطلبة المقبولين في الجامعة وتأخر الإجراءات اللازمة بصدد المشكوك فيها والمزور منها والمرسلة إلى الوزارة بموجب تقارير صادرة من الكليات إذ لوحظ ظهور عدد من الوثائق لبعض الكليات غير مطابقة لسجلات وزارة التربية، لذلك يتطلب تكثيف الجهود للتحقق من هذه الوثائق قبل انتقال الطلبة إلى مراحل متقدمة ومتابعة هذا الموضوع مع الجهات ذات العلاقة.
- تدني مستوى تنفيذ خطة الزمالات والبعثات الدراسية والإعارة خلال الأعوام الدراسية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ و٢٠٠٨-٢٠٠٩. مما يتطلب إعطاء الأهمية لها لرفع المستوى العلمي للجامعة.
- الخطط التدريبية: يوجد انخفاض وارتفاع في بعض الخطط التدريبية أي في نسبة البرامج التدريبية بين ماهو مخطط من الدورات وماتم تنفيذه مما يتطلب دراسة تلك البرامج والاهتمام بها لتطوير الملاك الإداري والفني.

- **فقرة السلف والأمانات:** عند دراسة حسابات السلف والمدينين والأمانات لوحظ:
  - عدم مطابقة مجموع أرصدة السلف والمدينين والأمانات والدائنين الظاهرة في الكشوفات التحليلية المقدمة للمدقق الخارجي مع الأرصدة الإجمالية في السجلات.
  - وجود أرصدة موقوفة ومدورة من سنوات سابقة نتيجة ضعف إجراءات متابعة تصفيتها أول بأول وإجراء التسويات اللازمة بشأنها مثل سلف الاعتمادات، سلف الأفراد والعاملين، أمانات التوزيع، حسابات دائنة متنوعة. يتطلب دراسة الأرصدة الموقوفة في السجلات ومعالجتها.

- **فقرة الموجودات الثابتة والمخزنية:** عند تدقيق قوائم جرد الموجودات الثابتة والمخزنية ومطابقتها مع السجلات لرئاسة الجامعة والكليات التابعة لها لوحظ:
  - وجود فروقات بالنقص بين نتائج الجرد والسجلات لبعض الكليات الأقسام التابعة للجامعة.
  - عند تدقيق قوائم جرد الموجودات الثابتة لأحد الكليات ومقارنتها مع الكميات بموجب السجلات تبين وجود نقوصات للعديد من فقراتها بلغت أكثر من (٩٠) فقرة من دون قيام الكلية باستخراج الفروقات بالكميات وبيان أسبابها وإنما اكتفت بالإشارة إلى فقرة واحدة فقط.
  - عدم قيام رئاسة الجامعة والكليات التابعة لها بإجراء القيود النظامية المتقابلة للموجودات المخزنية خلال هذه السنة والسنوات السابقة، والمبلغ الظاهر في المركز المالي مخالف لطبيعته ومدور منذ عدة سنوات ولم يتم معالجته.

- **فقرة المصروفات:**

أ. عند فحص عملية شراء أجهزة موبايل وتدقيقها لوحظ:

- عدم وجود طلب تحريري بشراء الأجهزة.
- جرى تنفيذ طلبيه الشراء قبل استحصال موافقة رئيس الجامعة عليه بشهرين تقريباً.
- عدم إصدار أوامر إدارية بأسماء المستفيدين من المنتسبين الذين استلموا الأجهزة مبينا فيها نوع الجهاز وتوقيع المستلم عليها.

ب.عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل الجامعة بخصوص إنهاء خدمات الموظفين الذين قدموا شهادات مزورة.

- **فقرة الموازنة الاستثمارية:**
  - عدم استغلال الجامعة لكل المبالغ المخصصة في تنفيذ المشاريع الواردة في الموازنة الاستثمارية.

- انخفاض نسب الانجاز المالي التراكمي والفني لبعض المشاريع على الرغم من انتهاء مدتها التعاقدية والحصول على مدد إضافية لكنها لم تنجز لغاية ٢٠٠٩/١٢/٣١. لذا يتطلب بذل الجهود وإعطاء الأهمية في متابعة المشاريع والعمل على رفع نسب التنفيذ والاستفادة من التخصيصات السنوية كافة.

ومن خلال هذه الإيضاحات والملاحظات التي أشار لها ديوان الرقابة المالية عن نشاط وأعمال الجامعة سوف تقلل من حدوث الأخطاء والغش وتحد من الفساد المالي وذلك بمعالجة تلك الأخطاء والشكوك من خلال تكامل عمله مع قسم الرقابة والتدقيق الداخلي في رئاسة الجامعة، ويطلب من القسم باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة نقاط الضعف المشار لها في أعلاه وخلال مدة (٦٠) يوماً من تاريخ صدور التقرير، وبذلك سوف يؤدي إلى قيام الرقابة والتدقيق الداخلي باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الأخطاء بالإجابة على تقرير ديوان الرقابة المالية عن كل فقرة واردة فيه، وبالتالي سيؤدي هذا العمل إلى حماية الأموال للصالح العام ويحد من بعض إجراءات الفساد المالي والخلل الذي قد يحدث، وذلك من خلال التكامل في العمل بين كل من (المدقق الداخلي) و (المدقق الخارجي).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١. يشار إلى الفساد المالي بأنه استغلال السلطة من اجل الحصول على مكاسب مادية غير مشروعة من خلال خرق القوانين وعدم مراعاة مبادئ السلوك الأخلاقي.
٢. يمثل التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي بأنه تحقيق التعاون والتنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي على أساس المهام المتبادلة في مجال الأهداف المتشابهة من ناحية وفي مجال خدمة الإدارة من ناحية أخرى بغرض زيادة فعالية وكفاءة أداء التدقيق.

٣. يوجد تكامل بين عمل المدقق الداخلي والخارجي من خلال نظام الرقابة الداخلية وبرنامج التدقيق والقوائم المالية عن طريق التقارير المعدة من قبل كلتا الجهتين والتي تساهم في الحد من الفساد المالي.

٤. عدم شمول برنامج التدقيق الداخلي لكل أنشطة الجامعة ومراكزها البحثية، الأمر الذي يؤدي إلى ترك فجوة في الرقابة قد تستغل لأغراض غير مشروعة.

ثانياً: التوصيات

١- ضرورة قيام الجهات المهنية في العراق بتفعيل عمل المدققين الداخليين والخارجين من خلال إقامة الدورات التدريبية التي تتعلق بالفساد الإداري والمالي فضلاً عن إقامة الندوات واللقاءات المهنية.

٢- يقوم ديوان الرقابة المالية بإعداد تقرير عن أعمال الجامعة ويرسل مباشرة إلى مكتب المفتش العام في الوزارة وعن طريقه يتم إرسال نسخة من التقرير إلى قسم الرقابة والتدقيق الداخلي في الجامعة. لذلك من الضروري أعداد تقرير تفصيلي داخلي من قبل ديوان الرقابة يوجه إلى إدارة الوحدة الاقتصادية يشير فيه إلى نقاط الضعف الموجودة في نظام الرقابة الداخلية واقتراحات لتحسينها سوف يؤدي ذلك إلى الحد من التلاعب والغش وبالتالي الفساد المالي.

٣- يجب القيام بإعداد برنامج تدقيق لعمل قسم الرقابة والتدقيق الداخلي يتضمن خطوات متسلسلة لكل نشاط من نشاطات الجامعة على مستوى الدوائر والكليات ثم رئاسة الجامعة ليعدّ منهاج عمل شامل تتبعه الرئاسة سنوياً مع إضافات وتطوير ومراجعة سنوية.

٤- يجب على قسم الرقابة والتدقيق الداخلي في الجامعة متابعة الدقة والموضوعية في إعداد الموازنة والدقة في تبويبات بند المصروفات من قبل الأمور المالية في الجامعة وأن التخصيصات توزع على وفق الاحتياج الفعلي لكل كلية.

٥- ضرورة قيام قسم الرقابة والتدقيق الداخلي في الجامعة المتابعة في توجيه قسم التدقيق الداخلي في الكليات بفحص قوائم الجرد وإجراء المطابقات اللازمة وحصر

الفروقات للموجودات وبيان أسبابها والمسؤولين عنها، وذلك للحد من أية مخالفات أو فساد قد يحدث.

٦- ضرورة قيام قسم الرقابة والتدقيق الداخلي للحد من المخالفات والغش والفساد في متابعة المشاريع الاستثمارية ورفع نسبة التنفيذ والاستفادة من كامل التخصيصات السنوية لها.

قائمة المصادر

المصادر العربية:

أولاً: الرسائل والاطاريح الجامعية

١. البكوع، فيحاء عبد الخالق يحيى (١٩٨٧)، تقويم نظام الرقابة الداخلية في المنشأة العامة للغزل والنسيج في الموصل، **رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.**

٢. الجحيشي، نادرة محمد عبد الحميد (٢٠٠٩)، تفعيل دور نظام الرقابة الداخلية في الإدارات الحكومية لزيادة كفاءة الرقابة على المال العام- دراسة حالة في مديرية كمرك المنطقة الشمالية، **رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.**

٣. عباس، ناظم حسن رشيد (١٩٩٠)، تكامل التدقيق بالقطاع الاشتراكي بالتطبيق على ديوان الرقابة المالية، **رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.**

٤. عبد الصمد، عمر علي (٢٠٠٨)، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة الشركات- دراسة ميدانية، **رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية.**

ثانياً: الدوريات

١. أمين، ساكار ظاهر عمر (٢٠٠٧)، **"الأموال المشبوهة- المفهوم والأبعاد"**، المؤتمر العلمي لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء.

٢. جبر، احمد حسين والدعمي، عباس كاظم (٢٠١٠)، **"الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية مع التركيز على العراق"**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد السابع، العدد ٢٦، جامعة كربلاء.

٣. الحبيطي، مؤيد عبد القادر (٢٠٠٥)، **"تحديات الفساد الإداري في العراق خلال التحول والإضراب"**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١، العدد ١، جامعة تكريت.

٤. السعدي، إبراهيم خليل حيدر (٢٠٠٩)، "أثر الانهيار المالي المعاصر للشركات العالمية في المحاسبة والتدقيق"، **المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء**.

٥. صديقي، مسعود وبلغيث، مداني بن (٢٠٠٥)، **أثر تكامل المراجعة الداخلية والخارجية على الأداء الرقابي ..حالة الجزائر"**، المجلة العربية للإدارة، المجلد ٢٦، العدد ٢، الجزائر.

٦. العيساوي، عوض خلف دلف (٢٠٠٩)، **"دور الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي"**، المؤتمر العلمي الأول لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.

٧. الكبيسي، عامر (٢٠٠٠)، **"الفساد الإداري: رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة"**، المجلة العربية للإدارة، المجلد ٢٠، العدد ١.

٨. كورتل، فريد وامبارك، بوعشة وحسين، يحيوش (٢٠٠٦)، **"الفساد..مفهومه، أسبابه، آثاره وسبل الحد منه"**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن.

٩. محبوب، بن حمودة وفطيمة، بن عبد العزيز (٢٠١٠)، **"محاربة الفساد بالأخلاق لتحقيق الريادية في الأعمال"**، المؤتمر العلمي السنوي لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة.

ثالثاً: الكتب

١. اشـتيوى، إدريـس عبـد السـلام (١٩٩١)، **المراجعـة– معـايير وإجـراءات**، ط ٢، الـدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا.

٢. دحـدوح، حسـين احمـد والقاضـي، حسـين يوسـف (٢٠٠٩)، **مراجعـة الحسـابات المتقدمة– الإطار النظري**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٣. عبد الله، خالد أمين (٢٠١٠)، **علم تدقيق الحسابات–الناحية النظرية والعملية**، دار وائل للنشر، ط ٥، عمان، الأردن.

٤. عثمان، عبد الرزاق محمد (١٩٩٩)، **أصول التدقيق والرقابة الداخلية**، ط ٢، دار الكتب للطباعة والنشر، موصل، العراق.

٥. القريشي، أياد رشيد (٢٠١١)، **التدقيق الخارجي منهج علمي نظرياً وتطبيقياً**، ط ١، دار المغرب للطباعة والنشر، بغداد.

المصادر الانكليزية:

1. Institute Of Internal Auditors, (2004), Professional Practices Pamphlet (98-2), a perspective on Control self- assessment.
2. International Federation of Accountants, (2009), Handbook of International Standards on Auditing and Quality Control, www.IFAC.ORG.
3. Institute Of Internal Auditing, (2009), Internal Standards for the Professional Practice of Internal Auditing, www.iiadubai.org.
4. Louwers, Timothy J. & Ramsay, Robert J. & Sinason, David H. & Strawser, Jerry R., (2007), Auditing & Assurance Services, 2nd ed, McGraw- Hill Irwin, New York, San Francisgo, Inc.